الدولة، وهذا لم نره خلال المدة الأخيرة خاصة عندما كان هناك تعدي على مؤسسات الدولة الدستورية وفي مقدمتها البرلمان ورئيس البرلمان، وقد جاء من جهات أجنبية فنظمت حملات إعلامية سواء بأذرع إعلامية ضخمة أو من خلال الفضاء الافتراضي المنظم لاستهداف رئيس البرلمان ومؤسسة البرلمان و لم نر التضامن المطلوب من قبل مؤسسات الدولة.

في العلاقات الخارجية، ليبيا عمق استراتيجي وهي جزء من الفضاء المغاربي الاستراتيجي لتونس، يجب أن نكون دقيقين في كلامنا وفي تصريحاتنا حتى نجنب ونحافظ على المصالح العليا لتونس ولشعبها، وقد رأينا في المدة الأخيرة أقدارا كبيرة من التضارب ومن التصريحات ربما لم تكن في مكانها والتي مست من الأمن القومي للتونسيين.

السيد رئيس الحكومة، هناك قوانين أصدرها البرلمان الفارط وحتى البرلمان الحالي وظلت هذه القوانين على الرفوف وحكومتكم مطالبة بتفعيلها لأنها تعطي إمكانيات كبرى للاستثمار وإمكانيات كبرى للاقتصاد، وأذكر على سبيل الذكر لا الحصر قانون الشراكة بين الاقتصاد العام والخاص والقانون الأخير الذي صادق عليه المجلس وهو قانون الاقتصاد التضامني.

السيد رئيس الحكومة، في موضوع شبهة تضارب المصالح أريد أن أقول بوضوح نحن في النهضة نحمل الناس والأفراد والهيئات على مبدأ البراءة فموقفنا واضح، ولكننا أيضا للذين يسألون عن مساهمة حركة النهضة في مقاومة الفساد، نقول حركة النهضة كان لها من الجهد والعمل في المجالس التشريعية على بناء قوانين وترسانة من القوانين في علاقة بالتبليغ عن الفساد وقانون تضارب المصالح والتصريح بالممتلكات وحتى في المسائل المؤسساتية المتعلقة بالهيئات الدستورية وآليات إنشاء لجان التحقيق بالدستور، نعتقد أن كل هذه الآليات ضامنة لمكافحة الفساد ولتطبيق القوانين على الجميع مهما كان تموقع بعضنا سواء كان في رئاسة الحكومة أو في البرلمان أو في أي موقع من مواقع الدولة لا يعفينا من المسؤولية.

ولذلك نحن نقول في حركة النهضة إن ما ميز الدولة الديمقراطية عن الدولة الاستبدادية أن الدولة الديمقراطية تحاصر الفساد بالآليات القانونية في حين أن الدولة الاستبدادية تحمي الفساد وتحمي الفاسدين، وفي هذا الإطار فإن المجالات في هذا الموضوع بالذات هي الآن بين أيدي لجان التحقيق وبين أيدي القضاء هو الذي يفصل بين الناس في علاقة بمواضيع الفساد.

السيد رئيس الحكومة، الرؤية مطلوبة، اليوم ما هو مطلوب منّا هو نظام انتخابي جديد، فالنظام الانتخابي هو الذي يعطي الاستقرار للدولة ويعطي منظومة حكم مستقرة، نحن لم نقم بهذا واليوم إن كان مطروح على الأطراف السياسية وعلى النخبة السياسية أن تعمل على إيجاد نظام انتخابي ليكون آلية من آليات إفراز منظومة مستقرة للحكم وهي جزء وشرط للإصلاح.

المحكمة الدستورية أيضا ثم أيضا قضايا الإصلاحات الكبرى التي رأيناها في خطابكم، لكنني أطالبكم السيد رئيس الحكومة بمواضيع مثل مواضيع المؤسسات العمومية ومثل مواضيع الصناديق الاجتماعية، مثل مواضيع صندوق الدعم، أملاك الدولة العقارية والفلاحية، النظام المصرفي، الاستثمار، محاربة الفساد، كل هذه قضايا ضرورية لحكومتكم في هذه الفترة وهي ضرورية أيضا لبناء نهج في الحكم يقطع مع النهج السابق.

السيد الرئيس، نحن داعمون للحكومة وداعمون أيضا لحكومتكم ما التزمت هذه الحكومة بالتعاقد الذي بيننا خدمة جماهير شعبنا، الأولويات الاجتماعية، إعادة التوازنات المالية للدولة، محاربة الفساد ونزاهة المسؤولين ونظافة أياديهم، هذه شروط دعمنا لهذه الحكومة، بكل وضوح نقول هذا في جلسة، وهي الشروط التي تجعل من دعمنا مستمرا أو أن يمضي دعمنا في ...

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب والكلمة للزميل رضا الزغمي ثلاث دقائق.

السيد رضا الزغمي

تحياتي للجميع،

وبالمناسبة نرحب بالسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له، ونتمنى الصحة ودوام الصحة والعافية للسيد وزير أملاك الدولة الأستاذ غازي الشواشي على إثر الوعكة الصحية الطارئة التي ألمت به صباح هذا اليوم نتيجة للضغط المتتالي.

في البداية أؤكد ونحمد الله على نعمة الديمقراطية التي جعلت حتى رئيس الحكومة لا توجد على رأسه ريشة وتوجد لدينا هياكل رقابية قادرة على توضيح هذا اللبس الموجود وهذه الشبهة الموجودة، ونحن الذين منحنا ثقتنا لهذه الحكومة وستبقى ثقتنا قائمة نظرا لإيماننا ولقناعتنا أن هذه الحكومة بما تتضمنه وبما تحتويه من كفاءات عالية قادرة على إنجاز الإصلاحات المرجوة التي نطمح أن تكون دائما في اتجاه الإصلاحات الجذرية والعميقة.

لكن هنا سألفت نظر السيد رئيس الحكومة وبقية الفريق الحكومي إلى نقطتين يجب على الأقل الانتباه لهما: الأولى فيما يتعلق بمسألة الخوصصة وخاصة خوصصة المؤسسات العمومية، وهنا قد مررنا بتجربة في عهد المخلوع بخوصصة غير مدروسة بخوصصة تخدم عائلات بعينها ومراكز نفوذ بعينها، هي التي أدت بالمؤسسات العمومية وبجزء من المؤسسات العمومية التي تم خوصصتها نجدها في أزمة عميقة وعميقة جدا، وسأذكر شركتين على الأقل هنا وهي كانت تعد من مفاخر تونس وهي شركة حليب تونس "سيدي بوعلي" والمعامل الآلية في الساحل، وأنتم تعرفون بأن هاتين الشركتين والتي هي بأيدي الخواص تعاني من أزمة اقتصادية حادة إلى جانب ما خلقته من أزمة اجتماعية.

النقطة الثانية والتي تحتاج إلى تقييم جدي هي مسألة التميز الإيجابي الذي كانت الغاية منه تنمية المناطق الداخلية، والنتيجة التي وصلنا إليها أننا لم ننمي المناطق الداخلية وحتى المناطق الساحلية التي كانت على الأقل تمثل وزنا اقتصاديا هاما بدأنا نخسرها. الرجاء إعادة النظر في هذه النقطة وعلى الأقل يقع تغيير المؤشرات.

نقطة أخيرة فقط، وهذه النقطة أكد عليها البعض تخص مشروع القانون المنظم لمهنة المستشارين الجبائيين والذي ما زال معلقا لدى رئاسة الحكومة، فالرجاء الإسراع بمعالجته وإحالته على مجلس نواب الشعب.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل المهدي بن غربية خمس دقائق.

السيد المهدي بن غربية

بسم الله الرحمان الرحيم،

أود في البداية أن أشكر السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء المستقلين والمتحزبين على جهدهم وعلى الاستحقاق والشجاعة في إدارة بلادنا اليوم مثلكم مثل كل الحكومات السابقة بالرغم من كل الأخطاء التي حصلت، لأنه لا بد أن نعترف اليوم بأن إدارة البلاد هو أمر صعب، تونس تقريبا غير قابلة للحكم، وهذا رأيناه خلال العشر سنوات الأخيرة، ثماني حكومات كل حكومة تمثل الدولة ونطلب منها خلق التنمية والقضاء على الفقر والبطالة والتفاوت الجهوي، وبعد ذلك تجد نفسها حكومة إطفاء حرائق أزمات اجتماعية يومية تلافي الكوارث في حين أن الطبقة السياسية والأحزاب التي عينتها تنغمس بعد ذلك مباشرة في حملات انتخابية متواصلة وفي تخوين وفي خصام وغير ذلك.

ثم نأتي بعد فترة سنة أو سنة ونصف كل حكومة وما كتب الله لها وأنتم اليوم بعد أربعة أشهر جئتم لمجلس نواب الشعب لتقدموا لنا تشخيصكم وبرنامجكم، وبعد هذه الفترة نقول أن هذه الحكومة فشلت ومشاكل تونس على مدى عقود هي المسؤولة عنها، وماذا نفعل؟ نغير الحكومة، نغير من واقع حكم المعارضة، ونعين حكومة جديدة وهكذا دواليك. مثل أن السياسيين منغمسون في شيطنة بعضهم والفاعلين الاجتماعيين والقطاعات المهنية غارقة في مطلبية قطاعية مفرطة، والنخب ما زالت تعيش صراع هوية لن ينتهي، القطاع الخاص ليس له أي رؤية ويتعرض للشيطنة، والتونسيون في كل هذا يرون أن وضعهم اليومي يسوء حتى إن كان هناك حرية وديمقراطية، ولكن المرفق العام تدهور وكل ما حلموا به لا يتحقق، وبعد ذلك ماذا نقول؟

نقول يجب تغيير الحكومة ونعود لنقول هذه هي الأسباب لتدهور المرفق العام والمالية العمومية وكذا، فالتشخيص هو نفسه ويمكننا إعادة هذا، والحلول مثل التشخيص نعرفها: إصلاحات اقتصادية تهم المالية العمومية والمؤسسات العمومية لا يمكنها أن تحمل خسارة المال العام إلى ما لا نهاية، وإصلاح منظومة الدعم وتوجيهها لمستحقيها، ومراجعة الاقتصاد الريعي ونحذف privilège.

هذه الإصلاحات تبقى فقط مجرد موضوع نتحدث فيه عندما نقوم بتعين حكومة، ولكن خلال الحملة الانتخابية ننسى هذا ونعود للتخوين وللاتهامات، للأسف كل الحكومات التي تعاقبت أرادت أن تقوم بهذا ولكنها لم تقدر تجاذبات سياسية، تدعيم الأحزاب، مطلبية قوية.

اليوم للأسف لم يعد لدينا مجال لتأخير هذه الإصلاحات، ونحن نلاحظ السيد رئيس الحكومة بخصوص الكلام الذي ذكرته بخصوص برنامجكم للإنعاش الاقتصادي ندعم كل ما قلتموه ونرى أنه لا يوجد سوى هذا الطريق.

ونحن رأينا أنه في أزمة الكورونا بالرغم من قتامة الوضع الذي نعيشه إلا أن تونس حققت نجاحات ديمقراطية بشعبها وبحكومتها، وقد تجاوزنا خطر أكبر أزمة صحية عاشتها بلادنا وعاشها كل العالم وكذلك هذه الأزمة ستضعنا أمام حقيقة عارية، حقيقة أن هذه السنة يجب أن نقوم بنسبة 6 % انكماش وسيكون لدينا 150 ألف عاطل عن العمل إضافي.

لا يجب أن ننسى أن أزمة 2008 كانت من أهم أسباب اندلاع الثورة، ففي سنة 2011 كانت لدينا مدخرات وكان لدينا أمل في الحرية لكن هذا الأمل يتلاشى اليوم لأنه لا يوجد لدينا مدخرات.

لذلك لا بد أن نكون واعين بأنه من الممكن خلال الأشهر القادمة سنعيش أكبر أزمة تعيشها البلاد، وهذه الأزمة لا تهدد فقط السياسيين بل تهدد كل الدولة التونسية بكل مكتسباتها، ليست الديمقراطية فقط بل قواعد العيش المشترك في هذه البلاد جميعا مع الأسف، هل نحن واعون بكل هذا؟

أعتقد أن السياسيين يعيشون في عالم آخر وعلينا اليوم جميعا أن ندعم الاستقرار وعلينا أن ندعم هذه الحكومة ليس فقط حبا فيها ولكن المخاطرة التي يمكن أن نسير فيها يمكن أن تجعل السقف يسقط علينا جميعا، وبالطبع هذا كذلك يتطلب احترام السلط في ما بينها والتنسيق بين رؤوس السلطة التنفيذية وأن نحاول التعالي على الواقع، فإن تركنا ...

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب والكلمة للزميل ياسين العياري سبع دقائق.

السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا فقط بالمحترمين من الوفد الحكومي فقط الذين يحترمون القانون والمجلس ولا يغالطون ولا يسفسطون وخاصة الذين أجابوا السادة النواب عن الأسئلة الكتابية في الآجال وللأسف هذا ليس حال الجميع.

اليوم مائة يوم على التقييم، لم أسمع تقييما بل ضربا منفردا على "البندير" شخص يشكر نفسه، وليس هذا التقييم بل نتحدث عما أنجز وما لم ينجز أيضا. خلاصة المائة يوم 275 ألف عاطل آخرين و400 ألف فقيرا جديدا وصناعة ثري وحيد جديد وهو رئيس الحكومة.

التونسيون في الخارج يسألون لماذا؟ بما ضررناكم؟ لماذا رحلات الإجلاء نهشها الفساد؟ لماذا طابع بريدي بثمانين دينارا يباع بثمانين أورو؟ لماذا رضخت حكومتكم للوبي البنوك وللآن لم ينفذ الفصل 57 من قانون المالية الذي يعفي تحويلاتهم من الأداء؟

قبل أن أعرج على "الفخفاخ قايد" لدي ثلاث رسائل برقية.

السيد وزير الداخلية، نظام الرواتب في وزارتك مخترق وبعض أعوانك يودعون المنح لبعضهم، أين مصالحك؟ كلمتك عن الكامور أكدت لي عن ضبط لنفس، ماذا وجدت فيما بعد؟ الغاز في المستشفيات.

السيد وزير الفلاحة، يوم أخذ الثقة قلت لك أنت الحكومة وللأسف وجدتك موظفا لدى الزار، لدرجة أن نبعث لك ملف فساد عوض التحقيق فيه عينت المشتبه به مديرا عاما.

السيد لطفي زيتون، هناك نائب تبرع لمصالحك منذ الأيام الأولى للجائحة بقرابة 100 ألف كمامة للآن في المستودعات، فماذا تنوي أن تفعل بها؟

نمر إلى موضوع الساعة، وزير الصناعة يقترف فسادا بالمعنى القانوني واسمه اجتهاد بما أن الوزير لا يخطئ إذن القانون خاطئ، سنبدل الفصل 96 ورئيس الحكومة يخالف الفصل 20 والفصل غير واضح يجب أن نغير الفصل 20.

فهمناكم سيدي، أنتم جيدون والقانون هو المخطئ والمسيء، غدا يخالف وزير ما الإشارة الضوئية الأكيد الخطأ من مجلة الطرقات ويجب تعديل القانون.

الفصل 20 واضح وصريح ومع النواب في حالة تضارب مصالح لم نسقط في juridisme، شخص معنوي وشخص طبيعي، النائب في قضية الكمامات قالت عنه هيئة الرقابة تضارب مصالح رغم أن التعاقد كان مع ذات معنوية ولكن سبحان الله مع الحكومة أصبح الفصل غير واضح.

حسنا السيد إلياس والفصل 18 أيضا أليس واضحا؟ أنت gérant في standard conseil بعد أجل 60 يوما وهذا عقابه عامين سجنا. حسنا بعد vivan وstandard conseil وجدناك تملك 38% في شركات valorisation industrie Tunisie فهل أن القانون أيضا غير واضح؟

ألم تصدر وأنت رئيس حكومة المنشور عدد 10 في 31 مارس لتأجيل كل الصفقات العمومية التي تأجلت جميعها ما عدا صفقة النفايات التي رست على شركة تتبعك ولك فيها مصلحة مالية مباشرة؟

ألم تصدر وأنت رئيس حكومة منشورا لتأجيل خطايا الإنجاز لمقاومي النفايات حتى تحصل الشركات التابعة لك أموالها كاملة حتى إن لم تنجز؟

هل ما زلنا نتحدث عن وضعية تضارب المصالح؟ عن شبهة؟ لا سيدي هذا تضارب مصالح وواقع انجر عنه تحقيق فائدة.

لا أحد شكك في منظومة الصفقات العمومية لكن المرصد الوطني للصفقات أعطى رأيه في إحدى الصفقات التي حصلت عليها إحدى شركاتك والاختيار كان على عكس رأي المرصد، فلماذا يا ترى؟

شركة SOTEM شريكتك ليس لها كراس شروط التصرف في النفايات الخطيرة وربحت الصفقة، فلماذا يا ترى؟

الصفقات الأخيرة التي حصلت عليها VALIS وأنت رئيس حكومة فلماذا لم تنشر نتائج تقييم العرض على TUNEPS؟ هل أخبرك أنا بالسبب؟ لأنها تابعة لرئيس الحكومة.

لا يوجد وصف أوضح لتضارب المصالح الواقع الذي تحقق منه إثراء غير مشروع. لذلك أيضا لم تشطب صفقاتك رغم مخالفتها للفصل 173 من الأمر المنظم للصفقات العمومية. يمكنك استبلاه التونسيين ولكن لا يمكنك استبلاه مشرع.

أجب التونسيين بوضوح الفصل 18 من القانون 46 لسنة 2018 يمنع أن تكون gérant في أية شركة وعقابها السجن عامين. هل أنت gérant في standard conseil؟ نعم، ثم قلت لو تثبت علي مسألة سأستقيل.

نفس الفصل يمنع أن تكون لديك أسهما تتصرف فيها وما زلت لهذه اللحظة تتصرف في 66% من vivan؟ نعم. 38% من valorisation industrie Tunisie فهل يمكنك أن تنكر؟

يمنعك الفصل 20 من التعاقد بأية صورة مع الدولة، فهل ستحقق مرابيح لذاتك بعقود مع الدولة؟ نعم، وعلى عكسك كل كلمة أقولها أقدم وثيقة مصدرها مؤسسات الدولة ومتوفرة للعموم للتثبت، في الحقيقة لم تدل لنا إلا بالكلام المتضارب والسفسطة من قبيل "يبطى شوية"، أهكذا يتكلم رؤساء الحكومات؟ أهكذا يخاطب نواب الشعب والسادة القضاة المتعاهدين بالقضايا المرفوعة ضدهم؟ سامحني هذه لغة "برباشة" مع كامل احترامي لهم، صحيح أنهم مثلك يقتلعون رزقهم من خلال النفايات ولكن بعرق جبينهم لا باستعمال الدولة.

"إلي يبطى شوية هي الغمة" بتعلة أنك قد صرحت التصريح واجب وليس "مزية" ولا يعني أنك لم تخالف القانون، "إلي يبطى شوية" هو الكذب، قلت سأبيع أسهمي ليست منة تمن بها فالقانون يجبرك على ذلك. "إلي يبطى شوية هو التفليم"، قلت إن يثبت علي الأمر أستقيل، فإن ثبت عليك شيء يزج بك في السجن. "إلي يبطى شوية" هو السفسطة، لا يا سيدي لا نشيطن الرأسمال الوطني النزيه نحن نحارب السارق والفاسدين والذين حققوا ثراء غير مشروع عبر مؤسسات الدولة.

يعرف الجميع هنا أنه لم تسحب منك الثقة اليوم لأنك قدمت أمس فروض الطاعة لراشد لغنوشي وارتضيت وخيرت أن تكون "صانعا" لديه على الاعتذار والاستقالة.

لن أطالبك بالاستقالة فهي تتطلب معايير أخلاقية لا يملكها من يقول على مجلس منتخب "كان قاعد قام باس الحيط" ومن تبين في الأخير أنه "كان قاعد قام باس الحيط"؟

في خطابك المتلفز قلت بأنك وفرت كل الإمكانيات للقطب القضائي المالي، لا، ليس صحيحا، بالأمس كنت هناك ولديهم نقص فادح في الإمكانيات، ليتك تحقق وعدك وتدعمهم، لديهم مجموعة قضايا إثراء غير مشروع وتضارب مصالح وربما غسيل أموال تهم رئيس الحكومة. أنصحك أيضا أن تدعم السجن المدني بالمرناقية "شكون يعرف"؟

رئيس الحكومة، شبهة تضارب في المصالح ترفع عنك قرينة البراءة، أنت مخالف للقانون وفقدت كل مصداقية، أنت اليوم أقصى ما يمكن أن تتحصل عليه هو محاكمة عادلة تتوفر لك فيها شروط الدفاع كاملة. وكل هذا ولم نفتح بعد ملف تعاملك مع الدولة مذ كنت وزيرا للمالية، وسنفعل رغم التهديدات التي وصلتني وأحملك شخصيا مسؤوليتها.

حسنا ها قد حافظت على منصبك رئيسا للحكومة في انتظار أن يبت القضاء في أمرك، لكن لغة الوضوح والعادلة والفساد لم تعد تناسبك وليست قوية وليست عادلة ولو تستمر بهروبك للأمام ليست دولة أصلا.

كلمتان واضحتان وبعض الشفافية وسيغلق الموضوع للأبد لكنك اخترت الهروب للأمام، حولتنا إلى أزمة عصفت بك وإن بقيت.

سيندلع عراك على الحكومة وصار الكثير من تسجيل النقاط، شجارات صغيرة ومعركتي هي ألا يحدث تضارب مصالح مستقبلا مهما كان مصير الحكومة، خسرتم جميعا سواء من تمسك ببقائها أو من أراد لها السقوط. في حين أنني ربحت معركتي، لن يتجرأ أي وزير مقبل على مخالفة قانون تضارب المصالح بعد اليوم، وفي كل ما حدث هذا سيبقى وهذا ينفع الناس.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الزميل سالم لبيض عشر دقائق.

السيد سالم لبيض

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بك السيد رئيس الحكومة ومرحبا بالسادة الوزراء في هذه الساعة المتأخرة من الليل والساعة المتقدمة من الصباح،

والشكر للتونسيين الذين ما زالوا يتابعون النقاش وفيه جزء كبير يمكن توصيفه بأنه جدل بيزنطي.

السيد رئيس الحكومة، منذ ثلاثين سنة أو أكثر كانت لي زيارة لوزارة الداخلية حيث استضافوني حين كنت في الحركة الطلابية وسجنت في الزنزانة رقم 9 في cave وزارة الداخلية. ولكن المسألة الهامة لتي وقفت عندها في ذلك الوقت كنت أقرأ على الحائط وأرى الناس الذين مروا في الستينات والسبعينات وحتى منتصف الثمانينات ومن بين الناس الذين وجدتهم وجدت حزب الشعب الثوري ووجدت اليوسفيين ومجموعة قفصة، كما وجدت الشعلة والعامل التونسي ووجدت الكثير من الإسلاميين وغيرهم والكثير من التيارات السياسية.

الهام في كل تلك التجربة هو أن هؤلاء الناس الذين سجنوا في وزارة الداخلية وفي السجون التونسية في عهد الرئيس الأسبق المرحوم الحبيب بورقيبة أو في عهد الرئيس الأسبق المرحوم بن علي كانوا يناضلون من أجل قضايا ومبادئ وأفكار.

أي أن مسألة البيع والشراء في تجربتهم السياسية لم تكن حول مناصب ولا حول الكراسي ولا حول غنائم زائلة وقتية بل كانت حول قضايا وهم مستعدون أن يصلوا درجة التضحية حتى الموت وحتى التهجير وحتى التفقير وحتى الاعتداء على عائلاتهم.

السيد رئيس الحكومة، اليوم للأسف نحن نعيش في واقع فيه طبقة سياسية جزء كبير منها لم يناضل ولو ليوم واحد من أجل هذه الرفاهة الديمقراطية التي نعيشها، والأخطر من كل هذا هناك طبقة سياسية لا تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الدولة، لا تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب، ولا تقرأ قراءة سياسية حقيقية للمخاطر التي تهددنا جميعا، تهددنا كطبقة سياسية وتهددنا كبلد وكدولة والظروف الإقليمية والمعطيات المتحولة ومصالح الدول الكبرى والأدوات المستعملة في تحقيق الأهداف السياسية لا تقرأها ولا تنظرها، تنظر بعين واحدة كنا نسميها سابقا عين ديانية نسبة إلى موشي ديان الصهيوني، لأن العين الأخرى كانت مغلفة لا ترى، بعين واحدة لمصلحتها الذاتية.

اليوم يمكن أن نختلف مع رئيس الحكومة في أن هناك شبهة فساد، ويمكن أن نختلف مع أعضاء من الحكومة بأن هناك شبهات فساد، ويمكن أن نطلب بالفم المليء بالكلمات من رئيس الحكومة أن يفسخ عقد هذه الصفقة التي وقعت الموافقة عليها من قبل الهيئة العليا للصفقات العمومية في شهر أفريل، يعني أثناء رئاسة السيد رئيس الحكومة للحكومة وأن هذه الهيئة تتبعه من حيث الإدارة والتسيير والإشراف.

هذا مطلب لكن لا يمكن أن ينزل بنا الوعي إلى درجة أن نطلب اليوم بهذه الخفة السياسية وهذه اللامسؤولية السياسية أن نترك بلادنا للفراغ السياسي، ماذا أعددنا؟ من هو رئيس الحكومة القادم؟ من هي الحكومة القادمة؟ كيف سيقع اللعب على التوازنات وإيجاد حكومة لها برنامج؟

يعني أننا سنذهب إلى الفراغ بأرجلنا، وعندما نذهب إلى الفراغ السياسي في هذه المرحلة يعني أننا ذاهبون إلى الموت، إلى قتل أنفسنا بأنفسنا، قتل أهلنا واجتماعنا واقتصادنا وثقافتنا ودولتنا وقتل وجودنا، لأن الكثير يتربصون بنا ويودون اليوم أو غدا تكون هناك عدة ميليشيات مثل العديد من الدول تحكم الأحياء الشعبية هنا وهناك وتتحكم، والسلطة مفتتة وسياسة حكم القبائل "تفرق كي لا تحكم" وهو مبدأ قبلي، واليوم هناك العديد من الناس في الأحزاب السياسية يريدون أن يتجهوا بنا إلى هذا الاتجاه.

السيد رئيس الحكومة، أقول لك هناك قضايا مهمة أريد أن أتحدث فيها، من مدة أرسلت سؤالا إلى السيد وزير الداخلية والسيد وزير الدفاع والسيد وزير الخارجية أسأل عن انقلاب مزعوم كان سيحدث في تونس، وأنا أرسلت إليهم بناء على مقال صحفي نشر في جريدة محترمة وهي جريدة القدس العربي، وهناك من عايرني على ذلك السؤال بالقول "يعتمد على جريدة"، وأنا أريد أن أقول لهم بأن Irangate الصفقة التي نظمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران عن طريق وسيط صهيوني فضحتها مجلة هي مجلة الشراع، وقد أحدثت أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية في حكم الرئيس الأمريكي "ريغن".

وكذلك صفقة اليمامة لمن لا يعرف صفقة اليمامة وهي بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية وفيها 56 مليار دولار والتي أحدثت أزمة وفضحتها هيئة الإعلام البريطاني.

إذن يمكن أن نعتمد على مقال تتحدث فيه تركيا ويتحدث فيه رئيس المخابرات التركية على انقلاب واستعمله جزء من الطبقات السياسية، ولكن الحكومة السيد رئيس الحكومة للأسف لديها أزمة اقتصادية كان من المفروض أن تخرج في وقتها وتقول لا يوجد انقلاب، وإن كان هناك انقلاب ها هي أدوات الانقلاب وكيف أجهضناها

لا أعرف كيف اكتشفوا وثائق في القاعدة ثم تم استعمالها وترجمها الأتراك وفككوا شفرتها وجاءت لتونس واستخدمت سياسيا في عملية تعبئة شاملة والحكومة لم تحرك ساكنا.

وكذلك الأمر السيد رئيس الحكومة في قضية أخرى منذ يومين أو ثلاثة أيام في مقال منشور في موقع Africa intelligence يقول فيه "المخابرات التركية تستعمل كثيرا مطار جربة كقاعدة خلفية لعملياتها في ليبيا". ومع ذلك السيد رئيس الحكومة الحكومة لم تحرك ساكنا ولم ترد، وكان من المفروض أن ترد على مثل هكذا ادعاءات وتثبت للرأي العام إن كانت صحيحة يجب أن نعالجها ونحن دولة في نهاية الأمر، وإن كانت غير صحيحة يجب أن نظهر للرأي العام ونثبت للذين يدعون بهذه المقولات أنها غير صحيحة، وهي استخدامات سياسية رخيصة، لأنه في رأيي الخاص الانقلابات العسكرية مثلا ليست لعبة، ويجب أن تكون هناك قوى أمنية وهناك جيش وهناك ضباط ليس لمجرد أن هناك مجموعة ادعت وستخرج للشارع وستسقط الحكومة وستعبئ، وخاصة لما يتحدث عنها رئيس جهاز مخابرات من أكبر أجهزة المخابرات في العالم وهو رئيس جهاز المخابرات التركية، والحكومة التونسية تسكت، وقيل أن رئيس الجمهورية علم.

السيد رئيس الحكومة، المسألة الثانية أريد أن أتحدث قليلا عن تطاوين، في الأرشيف الوطني هناك مجموعة من الصناديق الأرشيفية تحتوي ملفات حول الأشخاص المشبوهين أو الأشخاص المشبوه فيهم، ومن هم هؤلاء الأشخاص المشبوه فيهم؟ هم ثوار تطاوين منذ عام 1914 إلى عام 1918 الذين قاموا بثورة الودارنة في ذلك الوقت كانوا يحاكمون ويقتلون ويغتالون ويعدمون كأشخاص مشبوه فيهم.